SAMED
صامد الاقتصادي

شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية

السنة الخامسة ـ العدد ٣٩ ـ نيسان ١٩٨٢

تصدر عن

صامد
SAMED

مؤسسة صامد
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين

المدير العام ورئيس التحرير

أحمد أبو علاء

المدير المسؤول
محمد أحمد عيتاني

سكرتير التحرير
أحمد حماد

هيئة المستشارين

د. برهان الدجاني ـ د. خمير عبد المجيد
د. عصام عاشور ـ محمد زهدي النشاشيبي
د. محمد الرميحي ـ د. يوسف شبل

هيئة التحرير

د. رمزي خوري ـ سمير أيوب
عبد العزيز السيد ـ أنطوان منصور
د. غانية ملحيس ـ كمال حمدان
ماهر الكرد ـ نبيل بدران

ثمن النسخة

لبنان	٦٠٠ ق.ل
سوريا	٦٠٠ ق.س
الكويت	٦٥٠ فلس
العراق	٦٥٠ فلس
الجزائر	٨ دنانير
الأردن	٦٥٠ فلس
ليبيا	٦٠٠ مليم
الامارات	١٢ درهم
قطر	١٢ ريال
اليمن	٨ ريالات
تونس	٨٠٠ مليم
السعودية	١٠ ريالات
السودان	٦٠٠ مليم
البحرين	٨٠٠ فلس
المغرب	٧ دراهم

الاشتراك السنوي

لبنان وسوريا	٩٠ ل.ل.
بقية الاقطار العربية	١٠٥ ل.ل.
بقية الدول الأخرى	١٣٠ ل.ل.
للمؤسسات	٢٠٠ ل.ل.

المراسلات

صامد الاقتصادي
ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت، لبنان
تلفون
٣١٩٠٦١ ـ ٣١٠٩٢٩ ـ ٣١٦٦٠٥
برقيا : فلصامد

UNIVERSITY
25 -01-

في هذا العدد

الموضوع		الصفحة
الافتتاحية	احمد ابو علاء	٣
المشروع الصهيوني وتهويد فلسطين	د . الياس شوفاني	١٠
فلسطين المحتلة : من صمود المقومات الى مقومات الصمود	انطوان منصور	٣٤
تقويم للنضال الفلسطيني تحت الاحتلال	د . خليل نخلة	٤٦ ـ
معركة المؤسسات : تفكيك بلديات المدن ، بناء روابط القرى	ماهر الكرد	٥٨
الاستعمار الاستيطاني الصهيوني	محمود قدري	٧٥
الفلسطينيون في الجليل : ديموغرافيا الصمود والتصدي	عمر سعادة	١٠٨
عرب النقب : صراع من أجل البقاء	رياض كنعان	١٢٢
واقع الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة	غطاس ابو عيطة	١٣٧
السياسة الاسرائيلية تجاه التعليم العربي	د . حنا ناصر	١٥٥
كيف نصنع السلام مع الفلسطينيين	مناحيم ميلسون	١٦١
عرض كتاب : « الفلسطينيون في اسرائيل »	عباب مراد	١٨١
اوضاع التعليم في الأراضي المحتلة		١٨٥
اقتصاد الكيان الصهيوني في شهر		١٨٨
مشاريع صامد الزراعية الدليلية المختلطة في افريقيا	احمد حماد	٢٠٤
اخبار صامد		٢٢١

الآراء المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد

فلسطين المحتلة : من « صمود » المقومات الى مقومات الصمود

انطوان منصور

لم تستأثر منطقة من العالم بهذا القدر من الجدل حول مقوماتها الاقتصادية ، كذلك الذي جرى بالنسبة لمنطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين . ويعود طرح نظرية المقومات الى بعض الاقتصاديين التقليديين الذين ربطوها بحجم العناصر المكونة للدولة (المساحة ، الموارد الطبيعية ، عدد السكان ، الخ ...) ، وركزوا بشكل خاص على الامم الصغيرة المطالبة بالاستقلال ، او تلك التي نالت استقلالها حديثاً . واصبح وجود هذه الامم ، وحتى حق وجودها مرتبط بقابليتها للحياة اقتصادياً .

وتجدر الاشارة هنا ، الى ان موضوع المقومات ، لم يطرح على الدول الاوروبية نفسها ، باستثناء ما حصل بعد الحرب العالمية الاولى عندما بدأ منظرو « الانشلوس » ، يطالبون بالحاق دول اوروبا الوسطى بالمانيا بحجة أن هذه الدول لا تتوفر فيها المقومات الاقتصادية . وقد كتب الكثير حول موضوع المقومات والحجم ، على اثر تقسيم النمسا بعد الحرب العالمية الاولى . وقام وقتذاك كل من انصار الدولة النمساوية المستقلة ، ومعارضي هذا الاستقلال (اي الذين كانوا يطالبون بضم النمسا الجديدة الى المانيا) ، قاموا ، وفي نصوص حماسية ، باعداد الدراسات ، حول القدرات الاقتصادية للدولة الجديدة[1] ، وركزت الدعاية الالمانية ، من جهة ، على ثروات الاراضي المقتطعة من النمسا ، ووصلت الى استنتاج مفاده ان النمسا في حدودها الجديدة الضيقة لا تتوفر فيها المقومات الاقتصادية لبناء الدولة ، واستثنت اي حل غير حل « الانشلوس » . اما مناهضو التوسع الالماني ، فقد وصفوا ، من جهة اخرى ، اوضاع البلد الاقتصادية وطاقاته

وامكانيات التنمية المتاحة له بهدف اثبات قابلية النمسا للحياة اقتصاديا[2] . ويظهر لنا بوضوح ان هؤلاء الاقتصاديين انطلقوا آنذاك من نظرية المقومات لتبرير موقف سياسي مسبق ، إما استقلال النمسا في حدودها الجديدة ، وإما الحاقها بالمانيا .

وكثيراً ما برر منظرو الاستعمار استمرار السيطرة الاستعمارية بالتشديد على الحجم الصغير للأمم المستعمرة ، وذلك من خلال ربط الاستقلال السياسي بنظرية الحجم . وقد عبر ستيورات ايستون ، احد هؤلاء المنظرين ، عن ذلك بقوله : « إن هناك اراض لا يسمح حجمها الصغير جداً من اتمام استقلالها كدول ذات سيادة »[3] . وذكر بأمثال الغوادلوب والأنتيل والمارتينيك ، هذه المناطق التي تشهد عملية دمج اقتصادي وسياسي مع المستعمر ، والغريب في كل ذلك أننا لم نر هؤلاء المنظرين يثيرون مثلا حتى يومنا هذا مسألة مقومات « اللكسمبورغ » .

ان النقاشات الدائرة اليوم حول امكانيات الدول الصغيرة للنمو الاقتصادي وقابليتها للحياة والاستمرار ، لا معنى لها ، بعد أن دخل العالم عصر التكامل الاقتصادي[4] . حيث تم تشكيل تجمعات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية في مجالات التعاون الاقتصادي ، منها السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة ، الخ ... حتى ان الدول الصغيرة تكتلت فيما بينها ، في منظمات ومؤسسات اقليمية بهدف الدفاع عن مواردها من ثروات طبيعية ومواد اولية (الاوبك ...) .

ومن الملاحظ ان الجدل حول موضوع المقومات قد استؤنف في السبعينات ، وبالخصوص بعد حرب اكتوبر – تشرين الاول ١٩٧٣ ، يوم بدأ الحديث عن مشروع قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد كتب الكثير في هذا المجال ، وعولج موضوع الدولة الفلسطينية انطلاقاً من دراسة مقومات هذه الدولة ، وقابليتها للحياة اقتصادياً وقدرتها على الاستمرار والبقاء . وقد حدد الباحثون الذين تناولوا الموضوع ، الخيارات المختلفة حول المستقبل السياسي للدولة المقبلة ، انطلاقاً من مفاهيم اقتصادية ضيقة ، واعتمدوا بالفعل على مواقف سياسية مسبقة ، لتبرير قابلية هذه الدولة او عدم قابليتها للحياة اقتصادياً ، وكأن الحلول الخاصة بمستقبل هذه الاراضي تقوم على دوافع اقتصادية .

الطروحات النظرية حول مقومات الدولة الفلسطينية .

١ – نظرية « الحجم » وضرورة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل

خرجت « ف.بول » في كتابها حول « الضفة الغربية ، هل هي قابلة للحياة ؟ » ، باستنتاج مفاده ان المقومات الاقتصادية للضفة مرتبطة ، بشكل تام ، بالعلاقات التي قد تنسجها مع الدول المجاورة . اذ تعتبر « بول » ان الدولة القابلة للبقاء هي تلك التي تتيح لها « ميزاتها الاقتصادية نمواً اقتصادياً متواصلا ، وزيادة في معدل الدخل الفردي،وتسمح النشاطات الاقتصادية فيها بالحد الادنى من الاستقرار الاجتماعي والسياسي . وفي المقابل ، يتطلب البقاء الاقتصادي ظروفاً سياسية واقتصادية تسمح لها بالنمو والتنمية »[5] . واستناداً الى هذا التعريف ، نرى انه من

النادر ان يتوافق الوضع الاقتصادي في بلدان العالم الثالث مع شروط تحديد « بول » لمفهوم المقومات . واذا كانت هذه قد استبعدت ، من ناحية ، الحل الفدرالي مع اسرائيل او مع الاردن ، وتبنت الخيار الفلسطيني (دولة فلسطينية) ، الا انها شددت ، من ناحية اخرى ، على اهمية التعاون الاقتصادي مع اسرائيل (والاردن) كشرط لبقاء الدولة الفلسطينية المزعومة .

ان الشرط الذي تضعه الكاتبة لا يهدف الا الى تبرير موقف ، سياسي ، محدد . وهو ضرورة الاعتراف بالامر الواقع ، اي الكيان الصهيوني ، والتعاون الاقتصادي معه .

وتجدر الاشارة هنا الى أن « بول » تبنت « الحل الاقليمي » للضفة ، وضرورة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل ، بعد أن اعتمدت على الأدبيات الاقتصادية حول « حجم الدول الصغيرة » ، والمشاكل التي تتعرض لها هذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية . وتبرر « بول » هذا الخيار بانه يساعد على تطوير الزراعة ، وعلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاع الصناعي ، وعلى اعادة السياحة الى مجراها الطبيعي ، مما سيحسن حسب قولها . شروط مقومات الدولة[٦] .

والملاحظ ان « بول » وهي تستند على نظرية المقومات ، لا يمكن لها تجنب الاخطاء على صعيد التحليل الاقتصادي . وقد توصلت ، عند نقاشها للخيارات المختلفة المتاحة ، الى حد تفضيل فيدرالية ما بين الضفة واسرائيل على فيدرالية مع الاردن . وتبرر ذلك بقولها انه خلافاً للحل الاول (اي فيدرالية مع اسرائيل) واخذاً للظروف الراهنة بعين الاعتبار،فان قيام فيدرالية بين الضفة والاردن قد يحد من تنمية الضفة اكثر مما يشجعها على ذلك[٧] . الا ان « بول » اغفلت هنا أن التكامل الاقتصادي بين دولتين تتميزا ببنيات اقتصادية مختلفة (بين دولة صناعية واخرى نامية) يعود بالضرر الشديد على الثانية . وهذا الرأي يشاطرها فيه معظم المدارس الاقتصادية .

وقد وضع كتاب آخرون شروطاً مماثلة ، بالنسبة لمقومات الدولة الفلسطينية واثاروا اهمية مسألة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل . فقد ركز ، « جون ستنبغ » مثلا على مشكلة المياه ، التي يجب ان تعالج بالتعاون بين الدولة الفلسطينية واسرائيل والاردن ، والا فان الدولة الفلسطينية المقبلة غير قابلة للحياة اقتصادياً[٨] .

٢ ـ نظرية « الاكتفاء الذاتي » وضرورة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل

اما « دون بيرتز » و« ريتشارد وارد » ، فقد ذهبا الى حد ربط هذه المقومات بالقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي[٩] ، حتى يبررا ضرورة انفتاح هذه الدولة على اسرائيل ، والتعاون الاقتصادي معها[١٠] . ويؤكد الكاتبان على أن المقومات لا تعني أبداً البقاء الذي قد يتحقق عن طريق المساعدات الاجنبية .

والحقيقة ان طرح موضوع « الاكتفاء الذاتي » كشرط لمقومات الدولة ، يؤدي عملياً الى رفض الاستقلال السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة ، ذلك ان الاكتفاء الذاتي لم يتحقق حتى الآن في

اية دولة من دول العالم الثالث ، وبالتالي قد يصعب تحقيقه في الدولة الفلسطينية المقبلة . وقد قصد الكاتبان في طرحهما هذا للمقومات ، هو اثبات عدم قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على الحياة ، ما لم تقم علاقات اقتصادية مع الكيان الصهيوني والاردن . وفي الواقع ، فان الاكتفاء الذاتي يعني « القضاء على التبعية » من خلال الاعتماد على النفس وعلى الموارد الخاصة . « ان الاعتماد على النفس لا يعني ابدأ الرفض المبدئي لأي تبادل خارجي . ولكن ينبغي ان تكون المبادلات ، على الاقل ، خالية من اي استغلال ، ولا سيما ان لا يعتمد بقاء البلد على هذه المبادلات . وهناك مقياس اساسي؛ وهو انه يجب ان يكون الاعتماد على النفس موقفاً عاماً ، يتخذ على كل صعد المجتمع ، من الفرد الى البلد بأكمله ، مروراً بالتجمعات الريفية،والتعاونية ، والمشغل والمصنع والمدرسة ... »[١١] ، وفي هذه الحالة اذاً ، كيف يمكن للكاتبان « بيرتز ووارد » المطالبة ، في آن واحد ، بالاكتفاء الذاتي ، وطرح علاقات اقتصادية مع اسرائيل تكون خالية من الاستغلال ؟ ولا توجد ضرورة هنا لاثبات كيف تتكون علاقات التبعية والسيطرة نتيجة العلاقات التجارية[١٢] .

٣ ـ « المساومة » ونظرية « المشاريع التكاملية » مع كل من اسرائيل والاردن

ارتكب اقتصاديون آخرون امثال « أ. توما ودارين ـ درابكين » أخطاء فادحة في معالجة موضوع الدولة الفلسطينية . فقد انطلقا من نظرية المقومات للوصول الى استنتاج ينطوي على رفض التكامل الاقتصادي سواء بين الدولة المقبلة ، والبلدان العربية والاردن او بينها وبين اسرائيل ، بحجة ان هذا التكامل سيؤدي الى سيطرة اردنية ـ عربية او اسرائيلية على هذه الدولة . الا ان الكاتبان يقترحان نوعاً آخر من التكامل ، يأخذ شكل اقامة مشاريع مشتركة بين الضفة والاردن واسرائيل (« المشاريع التكاملية »)[١٣] . وفي هذا الاطار ، يصعب علينا فهم دوافع « توما ودرابكين » ! لرفضهما التكامل الاقتصادي مع الاردن والبلدان العربية ، في حين ان دولة جديدة في المنطقة (الضفة الغربية مثلا) لا يمكن الا أن تكون جزءاً من العالم العربي ، وعضواً في جامعة الدول العربية ، وطرفا منضما الى السوق العربية المشتركة . ولا يمكن للدولة الجديدة إلا ان تشارك في الجهود التي تبذل منذ عشرات السنين من اجل اقامة تعاون اقتصادي اوثق بين البلدان العربية ، ومن اجل انجاح مسيرة التكامل الاقتصادي العربي . ومن مصلحة هذه الدولة ان تدفع باتجاه التكامل من اجل تحقيق هدف سياسي وهو تحقيق الوحدة العربية ، وتشكيل كتلة قادرة على مواجهة المطامع الاجنبية . اما الموافقة على نظرية « درابكين » وهي رفض اي تكامل اقتصادي مع الأردن او الدول العربية ، خوفا من سيطرة اردنية او عربية محتملة على الضفة الغربية ، فذلك يعني عملياً انه يجب اعتبار السوق العربية المشتركة غير مناسبة للدول العربية ، وبشكل خاص الى الفقيرة منها بسبب احتمال وقوعها تحت سيطرة دولة عربية اخرى ! وهنا لا بد من المقارنة بين التكامل الاقتصادي مع اسرائيل ، الذي يتم في اطار اقتصاد دولة صناعية مرتبطة بالامبريالية ، وفي اطار جسم غريب اهدافه واضحة ، والتكامل الاقتصادي العربي ، الذي يتم في اطار تجمع ثقافي وسياسي ، يتجانس نسبياً وفي اطار اقليمي واحد وهو بين

بلدان نامية تتميز ببنيات اقتصادية شبيهة . وبالتالي ، يمكن القول ان الامور تجري وكأن نظرية توما ودرابكين (رفض التكامل الاقتصادي مع اسرائيل ومع الاردن والبلدان العربية) جاءت نتيجة مساومة بين توما (فلسطيني) ودرابكين (اسرائيلي) اللذين حرصا على تجنب المواقف « الموالية » وعلى الحفاظ على « الحياد » ! ولا تخرج عن اطار هذا التفكير مسألة طرح « المشاريع التكاملية » التي قد تقام باتفاق مشترك (الاردن ، الدولة الفلسطينية واسرائيل) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان « توما ودرابكين ، حددا مفهوم المقومات الاقتصادية بقدرة الاقتصاد على التوصل الى مستوى من الدخل الفردي ، مشابه لاقتصاديات دول اخرى في المنطقة ، يتوفر لها موارد مماثلة (١٤) . وانطلاقا من هذا التعريف ، يعتبر الكاتبان ان مثل هذه الدولة قابلة للحياة اقتصاديا ولكن بشرط : « ان المقومات ليست ملازمة للدولة المقبلة ، بل ، يمكن تحقيقها»(١٥) . وتبدو لنا استنتاجات توما ودرابكين غامضة .

٤ ـ نظرية رفض اي تعاون اقتصادي مع اسرائيل

اما الكتاب الموالون لدولة فلسطينية مستقلة ، لا تقيم اية علاقة سياسية او اقتصادية مع اسرائيل ، فقد اعتمدوا كذلك على حجج اقتصادية ، بغية مواجهة الاطروحات المناهضة . فانطلقوا من الامكانيات الكبيرة المتوفرة للدولة ، بهدف اثبات قدرتها على الحياة وبالتالي على الاستقلال . وعلى سبيل المثال ، قام انطوان زحلان بدراسة الموارد الاقتصادية المتوفرة للشعب الفلسطيني ، في مقال له حول المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية في الضفة الغربية . واعتبر ان هذه الموارد تتيح له (اي للشعب الفلسطيني) اقامة دولة مستقلة . ويضيف زحلان انه بالرغم من صعوبة مثل هذه المهمة ، كما هو الحال ، حسب رأيه ، بالنسبة لاية دولة جديدة تقام في العالم الثالث ، غير ان هناك طاقات مهمة متوفرة لبناء الدولة : يد عاملة كفوءة ، امكانيات مالية ، وموارد طبيعية وسياحية (١٦) .

والحقيقة ان طرح مسألة المقومات الاقتصادية ، كشرط للاستقلال السياسي يخفي وراءه موقفا سياسيا ، ذلك ان جميع الذين تعرضوا لهذا الموضوع ، سواء كانوا موافقين على انشاء دولة فلسطينية مستقلة بلا رابط او علاقة مع اسرائيل ، او غير موافقين ، قد اعتمدوا على مواقف سياسية مسبقة ، لتبرير قابلية هذه الدولة او عدم قابليتها للحياة اقتصاديا ؛ وطرحوا شروطا اقتصادية مختلفة انطلاقا من تعريف مختلف لمفهوم المقومات . وهكذا برروا مواقفهم السياسية انطلاقا من هذا المفهوم ، في حين ان الحلول الخاصة بمستقبل المناطق المحتلة لا تقوم على دوافع اقتصادية بل هي ، في المقام الاول ، نتيجة اعتبارات سياسية .

« افي بلاسكوف » هو من الكتاب النادرين الذين تناولوا الخيارات المختلفة المطروحة للدولة الفلسطينية المقبلة ، دون الاستناد الى مفهوم المقومات . ويعتبر بلاسكوف ان معرفة ما اذا كان الكيان الجديد قابلا للحياة اقتصاديا او غير قابل ، ليست بالأهمية فالقرارات السياسية

لا الاقتصادية،هي التي تؤدي الى نشوء بعض « الحلول » . وحسب رأي بلاسكوف ، ان الذين تعرضوا لموضوع الدولة الفلسطينية ، سواء كانوا موافقين على دولة مستقلة ، او غير موافقين ، قد شددوا سوية على التعريف الغامض لمفهوم « المقومات الاقتصادية » لتبرير موقفهم السياسي (١٧) .

وتجدر الاشارة الى ان المشكلة هذه طرحت بالنسبة للاردن بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . ويكفي هنا ان نعيد للذاكرة ما طرح من شكوك في الادبيات الاقتصادية وقتذاك حول قدرة الضفة الشرقية على البقاء بعد فقدان الضفة الغربية (١٨) . الا ان المعطيات تظهر بوضوح ، بعد اربع عشرة سنة من حرب حزيران ١٩٦٧ ، ان الاردن يشهد وضعا اقتصاديا ايجابيا لم يعرف له مثيل من قبل ، حيث ان هناك ازدهارا اقتصاديا ميز مرحلة ما بعد حرب تشرين اول ١٩٧٣ .

استراتيجية الدولة الفلسطينية ام استراتيجية الصمود ؟

اضافة الى النظريات التي طرحت حول الدولة الفلسطينية انطلاقا من مفهوم المقومات ، هناك تصور تناول موضوع الدولة ، من زاوية وضع استراتيجية اقتصادية لها تقوم على اساس اعداد خطة اقتصادية للدولة المقبلة ، ودراسة الامكانيات المتوفرة لهذه الدولة على صعيدي التنمية والنمو الاقتصادي . ان مثل هذا التصور يبقى في مجال النظرية ، وقد يطرح فرضيات تكون بعيدة كل البعد عن الواقع ، لأنه ينطلق من الوضع الاقتصادي الراهن للمناطق المحتلة . فقد يطرأ تغيرات (وربما تغيرات جذرية) على الوضع عند الانسحاب الاسرائيلي المحتمل من الاراضي المحتلة (١٩٦٧) ، سواء على صعيد الموارد الطبيعية والسكان واليد العاملة ، الخ ... او على صعيد الوضع السياسي في المنطقة ككل . كما ان اية خطة اقتصادية مرهونة بطبيعة النظام السياسي في الدولة المقبلة ، وطبيعة علاقاته الخارجية .

ومع ذلك ، انصب بعض الباحثين على تناول الموضوع من هذه الزاوية . فقد اثار غسان حرب ، مثلا ، موضوع اليد العاملة ومشاكل الاستخدام في الدولة المقبلة (١٩) ، وقام اميل نخلة بدراسة امكانيات التنمية الاقتصادية في الدولة الفلسطينية المقبلة ، انطلاقا من طاقات الشعب الفلسطيني الحالية (٢٠) . وقد جاء تصور نخله هذا نتيجة عدم قناعته بأمكانية حصول اي تغير ايجابي في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الاحتلال الاسرائيلي . يقول نخله : « لا يمكن ان نتوقع اي تقدم حقيقي في ظل الاحتلال ، فالتقدم ممكن فقط عندما يستبدل نظام الاحتلال بنظام جديد » (٢١) . اذا كان نخله يعني بـ « التقدم » ، التنمية الاقتصادية » ، فذلك مبرر دون شك ، حيث لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية في ظل الاحتلال الاسرائيلي . اما اذا كان يعني « بالتقدم » استحالة التأثير على الاوضاع الاقتصادية في ظل الاحتلال ، ولا بد من انتظار الانسحاب الاسرائيلي ، فهنا يكون نخله قد تجاهل ، بقصد او بدون قصد ، الواقع الفلسطيني وظروف الاحتلال الاسرائيلي .

ذلك هو المفهوم التقليدي : ينبغي على البلد الواقع تحت الاحتلال التحرر من الهيمنة قبل

الخوض في معركة التحرر الاقتصادي . وقد واجهت البلدان المستعمرة ، الاستعمار على الصعيدين السياسي والعسكري . ولكن نادرا ما قامت بخوض المعركة في المجال الاقتصادي ، اي باتجاه التدخل والتأثير على صعيد النشاطات الاقتصادية ، او في خلق مشاريع اقتصادية جديدة . غير ان وضع المناطق المحتلة له خصوصيته ؛ فهي تعاني من وجود استعمار غير تقليدي . انها تواجه استعمارا لا يحاول السيطرة على اقتصاد هذه المناطق ، او دمج اقتصادياتها فحسب ، بل يعمل على تدمير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المناطق ، بعد ان نجح في تدمير القطاع الاقتصادي العربي على صعيد فلسطين في حدود ١٩٤٨ . ان هدف الصهاينة لا غموض فيه ، فهو يقوم على استملاك الاراضي ، وتهجير السكان العرب ، واقامة « اسرائيل الكبرى » .

اما المفهوم الجديد فهو يتمشى مع الظروف الخاصة في فلسطين المحتلة ، والتي تتعلق بتواجد استعمار استيطاني مختلف عن الاستعمار التقليدي وعن الاستعمار العنصري القائم في جنوب افريقيا . فهو يقوم على اساس مواجهة الاحتلال ، ليس فقط على الصعيدين السياسي والعسكري ، بل كذلك على الصعيد الاقتصادي . ويتطلب مثل هذا الوضع اتخاذ اجراءات اقتصادية (وسياسية) من اجل مواجهة السياسة الاسرائيلية القائمة على تدمير القطاع الاقتصادي العربي ، والذي يقتصر حاليا على الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان استراتيجية مواجهة السياسة الاسرائيلية على الصعيد الاقتصادي ليست بالضرورة ، كما ذكرنا اعلاه ، خطة تنمية ، كون خطة من هذا النوع تتطلب اطارا سياسيا مختلفا ، وقد يكون طرح مثل هذه الخطة طرحا طموحا جدا بالنسبة لمنطقة واقعة تحت الاحتلال . ان مواجهة السياسة الاسرائيلية يجب ان تمر عبر الدفاع عن القطاع الاقتصادي العربي في فلسطين المحتلة ، ولجم المحاولات الرامية الى تشويه الاوضاع الاقتصادية ، والحد من التبعية ، وكذلك خلق الشروط الموضوعية الملائمة لأي تحول سياسي أساسي في الاراضي المحتلة مستقبلا . وترتدي هذه الاستراتيجية التي يمكن تسميتها **باستراتيجية الدفاع عن القطاع الاقتصادي العربي في فلسطين المحتلة** ، اهمية سياسية . فبالنسبة للفلسطينيين ، يعني الدفاع عن وجود اقتصاد فلسطيني (في الضفة والقطاع) دفاعا عن وجود اقتصاد فلسطيني هدفا رئيسيا ، لأية استراتيجية تطمح ان تخدم اقتصاد الصمود .

أدوات ووسائل الاستراتيجية

لم يكن بالامكان طرح مثل هذا التصور لولا ميزان القوى الحالي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية،وقد توصل الصهاينة ، ضمن ميزان قوى ساحق لمصلحتهم ، الى تدمير القطاع الاقتصادي العربي في فلسطين ضمن حدود ١٩٤٨ . الا انهم يواجهون اليوم عوائق عديدة تحول دون تنفيذ سياستهم بشكل كامل . ومن اهم هذه العوائق :

ـ انخفاض الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة بعد حرب اكتوبر ـ تشرين الاول ١٩٧٣ انخفاضا شديدا .

ـ اضطرار الصهاينة الى تشغيل عمال عرب من المناطق المحتلة ، نتيجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي ، واضطرارهم بالتالي الى التراجع المؤقت عن شعار « العمل العبري » .

ـ عزلة اسرائيل المتزايدة على الصعيد الدولي .

ـ الوزن المتزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، وعلى الساحة الدولية .

ـ المقاومة العنيدة التي يخوضها الشعب الفلسطيني في الداخل .

ووعيا منها للدور التي يمكن ان تلعبه على الصعيد الاقتصادي ، فقد بذلت منظمة التحرير الفلسطينية جهودا كبيرة خلال السنوات الاخيرة ، منها ايجاد الوسائل المناسبة والكفيلة لمساعدة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ، ودعم صموده في مواجهة الاحتلال . وقد انشئت لهذه الغاية لجنة مشتركة اردنية ـ فلسطينية في تشرين الثاني ١٩٧٩ ، كلفت باتخاذ الخطوات العملية الكفيلة ، بدعم الصمود الاقتصادي في المناطق المحتلة ، على شكل تمويل مشاريع اقتصادية في مجال النشاطات الانتاجية ، والنشاطات المتعلقة بالبنية التحتية .

اما الوسائل الكفيلة بتحقيق اهداف هذه الاستراتيجية ، اي منع الاسرائيليين من تدمير الاقتصاد الفلسطيني ، فهي عديدة . ولا بد هنا من التركيز على نقطتين اساسيتين :

اولا : المحافظة على الارض ، بدعم الزراعة ومنحها الأولوية في استراتيجية الدعم .

ثانيا : خلق فرص عمل جديدة في المناطق المحتلة ، عن طريق اقامة مشاريع اقتصادية جديدة ، ودعم المؤسسات الموجودة ومضاعفة المؤسسات الاجتماعية .. الخ ..

ان تنفيذ مثل هذه السياسة قد يخفف من الآثار السلبية للسياسة الاسرائيلية على صعيد بنية المناطق المحتلة الاقتصادية ، وذلك من خلال ايجاد فرص عمل لليد العاملة العربية التي تهجر المناطق المحتلة او التي تستخدم في المؤسسات الاسرائيلية . وبالاضافة الى حلها لمشكلة الهجرة ، ستفسح هذه السياسة المجال لانتاج المواد الاستهلاكية داخل المناطق المحتلة ، وتحد من تدفق المنتوجات الاسرائيلية الى اسواقها ، وبالتالي ستعود هذه السياسة بالفائدة على وضع الميزان التجاري ، وتحد من التبعية الاقتصادية . وعلى الصعيد النقدي ، فان تدفق الاموال على الاراضي المحتلة ، قد يعوض عن الآثار السلبية الناجمة عن غياب نظام مصرفي فعال في هذه الاراضي .

ويتوقف نجاح مثل هذه الاستراتيجية على التقيد ببعض المبادىء الاساسية ، على ان تؤخذ بالحسبان القيود الاسرائيلية المفروضة على المناطق المحتلة .

القيود والمبادىء الاساسية

أ ـ القيود : ان هذه الاستراتيجية التي سبق وحددنا خطوطها العريضة لا بد لها من أن تأخذ بعين الاعتبار القيود الاسرائيلية الراهنة التي تواجهها الاراضي المحتلة وكذلك القيود الاردنية المتعلقة بقوانين المقاطعة العربية .

لم تعان المناطق المحتلة آثار السياسة الاسرائيلية ، من خلال قوانين السوق فحسب ، بل من خلال المراسيم والاجراءات القانونية التي يتخذها الصهاينة ، بهدف عرقلة اي تقدم اقتصادي في المناطق المحتلة . فميزانية البلديات تخضع لمراقبة الحكم العسكري ، ويرفض الاسرائيليون احيانا منح رخص لاصحاب المشاريع الاقتصادية وتخضع المنتوجات المستوردة في الضفة الشرقية او من بلدان اخرى عن طريق الجسور لمراقبة دقيقة . ويعرض التدقيق على الجسور الصناعيين والتجار الفلسطينيين لخسائر فادحة ، لا تشجعهم على الاستيراد عن طريق الاردن . وتمنع اسرائيل دخول بعض المنتوجات من الاردن كالمواد الكيماوية والاسمدة .. وتخضع المنتوجات القادمة من الاردن لضرائب يحددها الحكم العسكري ، حسب ما يراه مناسبا ، وذلك خلافا لما يجري على المنتوجات المستوردة عن طريق الموانىء الاسرائيلية ، حيث تفرض اسرائيل الضريبة نفسها سواء كانت المنتوجات المستوردة لحساب اسرائيليين او لحساب عرب . الا ان الاستيراد او التصدير عن طريق الموانىء الاسرائيلية يجب ان يتم من خلال وسطاء اسرائيليين . وعلى صعيد استغلال الموارد الطبيعية ، تمنع اسرائيل اي استغلال للآبار الجديدة دون اذن مسبق من الحكم العسكري ، ونادرا ما تمنح رخصة للفلسطينيين . ونضيف الى ذلك كله الاجراء الاخير الذي اتخذته اسرائيل في اب ١٩٨١ ومنعت بموجبه تدفق رساميل واموال لجنة التنسيق الاردنية ـ الفلسطينية على المناطق المحتلة . ويعتبر هذا الاجراء من الاجراءات الاكثر خطورة التي تبنتها الحكومة الاسرائيلية ، الا انه لا يمكن لاسرائيل وضعه عمليا موضع التنفيذ الكامل .

ومن جهة اخرى ، تقوم الحكومة الاردنية بتطبيق قوانين المقاطعة العربية على البضائع القادمة من المناطق المحتلة ، منعا لتسرب السلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية ويفرض بالتالي على مزارعي الضفة والقطاع الحصول على تصريح من « وزارة شؤون الوطن المحتل » في عمان حتى يتمكنوا من تصدير المنتجات الزراعية الى الاردن . اما مبادىء السماح لصناعات الضفة الغربية بتسويق منتوجاتها في الضفة الشرقية ، فهي خاضعة لشروط يصعب على صناعيي الضفة احترامها ، وتتلخص بضرورة حصول المصانع على المواد الخام عن طريق الضفة الشرقية ، وبمنع تسويق المنتوجات الى الضفة الشرقية ، اذا دخلت فيها مواد خام اسرائيلية ، أو مواد مستوردة عن طريق الموانىء الاسرائيلية . أما الكمية التي يسمح بادخالها الى الاردن ، فتحسب على أساس تناسبها مع حجم المواد الخام التي سبق ادخالها عن طريق الضفة الشرقية .

أخذا بعين الاعتبار جميع هذه القيود ، فاننا نعي تماما الصعوبات التي قد تعترضنا في مواجهة السياسة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، على الصعيد الاقتصادي . ولكن امكانيات التدخل الاقتصادي متوفرة ، رغم بعض المقولات التي تضخم دور العدو في اتخاذ الاجراءات لمنعنا من التحرك داخل المناطق المحتلة . ومن البديهي ان تضع في الحسبان ايضا ردات الفعل الاسرائيلية

المحتملـــــة في المستقبل المنظور ، على تنفيذ استراتيجية الصمود ، والتي قد تأخذ أشكال قيود جديدة . وقد يرتبط فرض هذه القيود بمستقبل السياسة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة وبموازين القوى بين الأطراف المتصارعة . وواقع الحال ان ميزان القوى السياسي يلعب دوراً مهما في تحديد مدى تطبيق الاستراتيجية المعنية ، إذ ان هناك ظروفا تسمح بالتدخل الاقتصادي على نحو واسع ، وأخرى تحول دون ذلك ، او تجعل امكانات التدخل محدودة جداً . وإذا كانت موازين القوى هي التي تحسم مسألة تطبيق مثل هذه الاستراتيجية جزئياً أو كلياً فانه يستتبع ان تكون هذه الاستراتيجية مرنة .

ب ـ المبادىء الاساسية : ان العوائق الاسرائيلية تستدعي صياغة بعض المبادىء الاساسية لضمان نجاح مثل هذه الاستراتيجية :

لا بد ، في المقام الاول ، من التركيز على النشاطات الانتاجية ، حتى ولو كانت على حساب النشاطات غير الانتاجية أي النشاطات المتعلقة بالبنية التحتية (طرقات مدارس ، الخ) بالرغم من ان هذه الاخيرة تفسح في المجال الاستيعاب ايد عاملة كثيفة . فبالنسبة للنشاطات الانتاجية ، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي ، ينبغي ان تحتل المرتبة الاولى في ظروف المناطق المحتلة ، حيث ان الارض هي الاكثر تهديداً في سياسة التوسع الاسرائيلي . وتسمح النشاطات الانتاجية ايضا بتغطية اسواق المناطق المحتلة ، ولو جزئيا ، بالمواد الغذائية والاستهلاكية الاخرى . وتحد بالتالي من تبعية هذه المناطق للمنتوجات الاسرائيلية .

٢ ـ ينبغي في المقام الثاني ، ان تركز النشاطات الاقتصادية المزمع اطلاقها وتشجيعها على المردودية الاجتماعية والسياسية لا على المردودية الاقتصادية . بعبارة اخرى ، ينبغي ان يكون معيار النجاح في هذه النشاطات ، هو قدرتها على خلق فرص عمل جديدة لليد العاملة العربية ، ودخولها ضمن اطار الاهداف المحددة . ومن جهة اخرى ، من المهم توفير الدعم للمؤسسات الموجودة التي تفي بهذه الشروط . اما الخسائر الناجمة عن المشاريع غير المجدية اقتصاديا ، فيمكن تعويضها بمنح الاعانات المالية .

٣ ـ علينا في المقام الثالث ، الا نأخذ بعين الاعتبار ، في اختيارنا للمشاريع القدرة التنافسية للمنتوجات الاسرائيلية فقط ، على ان يكون مفهوما انه من الافضل انتاج سلع قادرة على منافسة السلع الاسرائيلية . ويمكن بالتالي ايجاد الدعم المالي لمثل هذه المشاريع او منح تسهيلات لتسويق المنتوجات في الاردن والبلدان العربية . الا ان اعانات الدعم لمنتوجات المناطق المحتلة ، قد يفيد منها الاسرائيليون في حال قام هؤلاء بشراء هذه السلع . ولكن يجب ان يصار الى مقارنة الفوائد التي تجنيها اقتصاديات المناطق وتلك التي يجنيها الاقتصاد الاسرائيلي .

٤ ـ وفي المقام الرابع ، ينبغي على هذه النشاطات عندما تتعلق بالقطاع الصناعي ، ان تلجأ بالدرجة الاولى الى استعمال المواد الاولية المتوفرة في الاراضي المحتلة . صحيح ان الخيارات محدودة على هذا الصعيد ولكن يجب ، قدر الامكان ، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة والموارد البشرية في مشاريع صناعية . واذا تعذر ايجاد المواد الاولية في المناطق المحتلة لبعض الصناعات التي تعتبر حيوية او مهمة ، فيصار الى استيرادها عن طريق الاردن . اما اذا تعذر الأمران ، فلا خيار في حالات معينة ، الا من استيراد هذه المواد من الخارج عن طريق الموانىء الاسرائيلية .

٥ ـ لا بد من التشديد على عدم اعتماد المشاريع المزمع انشاؤها على استيراد الآلات والتجهيزات الاسرائيلية . ويعني ذلك ، على المستوى العملي،انه ينبغي خلق النشاطات التي لا تعتمد على الاستخدام الكثيف للرأسمال بل تلك التي تقوم على الاستخدام الكثيف لليد العاملة . وهنا ايضا ، لا بد من القبول استثنائيا،باستيراد هذه التجهيزات من الخارج عبر الموانىء الاسرائيلية .

الا ان تطبيق هذه المبادىء يتضمن بالضرورة توفير ثلاثة شروط : الاول والثاني سياسيان والثالث اقتصادي (مالي) اما الشرطان السياسيان اللذان قد يزيدان من امكانية نجاح هذه الاستراتيجية فهما :

١ ـ حمل السكان العرب على مقاطعة السلع الاسرائيلية التي يمكن ايجاد بدائل محلية عربية لها . ان مدى نجاح تطبيق الشعار « مقاطعة البضائع الاسرائيلية » يرتبط بالدرجة الاولى بمستوى التعبئة السياسية للشعب الفلسطيني في الداخل،وكذلك بمستوى تضامنه ووحدته الداخلية،وفي هذا الصدد،لا بد من الاشارة الى الشعار الذي اطلقه الصهاينة في اثناء استعمار فلسطين (قبل عام ١٩٤٨) حول « السوق العبرية » التي قامت على مبدأ مقاطعة السلع العربية لتجنب منافستها .

٢ ـ حمل الاردن ومكتب المقاطعة العربية على تقديم تسهيلات لبعض منتوجات المناطق المحتلة ، بغية تسويقها في الاردن والبلدان العربية .

الشرط الثالث هو مالي، ويتعلق بتوافر رؤوس الاموال والمساعدات،لتأمين استمرارية هذه النشاطات،وهنا ينبغي حشد الطاقات العربية ، وبشكل خاص الاموال الهائلة المتوفرة لدى بلدان الخليج العربي والتي تستثمر،في معظمها،في البلدان الغربية .

اما طبيعة النموذج الاقتصادي الذي يمكن وضعه للمناطق المحتلة ، فيتم تحديدها وفقا لاهداف هذه الاستراتيجية ومبادئها واسسها .

هوامش

1 — K. W. Rotshild, « Size and viability : the lesson of Austria», in E. A. G. Robinson, ed, **Economic consequences of the size of nations,** London, Macmillan Co Ltd, 1963, P. 170.

2 — Basch et J. Dvoracek, **L'Autriche et son existence économique,** Ed. «Orbis», Prague, 1925.

3 — Stewart C. Easton, **The twilight of European colonialism. A political analysis,** Holt, Rinehart and Winston, New York 1960, P. 239.

٤ ـ انظر المقالات حول المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالامم الصغيرة ، في :

E. A. G. Robinson, ed, **Economic consequences of the size of Nations,** Macmillan and Co Ltd, London, 1963.

5 — Vivian Bull, **The West Bank. Is it Viable?,** Massachussets : Lexington Books, 1975, PP. 12 - 13.

٦ ـ المصدر نفسه ، P. 150.

٧ ـ المصدر نفسه ، P. 147.

8 — John Stebbing, « The creation of a Palestinian Arab State as part of a Middle East Settlement», **International Relations,** Vol, VI, No 3, May 1979, PP, 507 -.517.

9 — Don Peretz and R. J. Ward, « Political and economic framework for the future», in R. Ward, Don Peretz and Evan Wilson, **The Palestinian State: A Rational Approach,** Port Washington, New York: Kennikat Press, 1977, PP, 153 -154.

١٠ ـ المصدر نفسه ، PP. 145 -.146.

11 — Ismail - Sabri Abdalla, « Secteur Public et stratégie de développement», **Dossier FIPAD 7** (Fondation Internationale pour un Autre Developpement) Mai 1979, P. 10.

12 — A. O. Hirshman, **National Power and the structure of foreign trade,** University of California Press, 1945, P. 13.

13 — E. Ţuma and H. Darin - Drabkin, **The economic case for Palestine,** Croom Helm, London, 1978, P. 103.

١٤ ـ المصدر نفسه P. 18,

١٥ ـ المصدر نفسه PP. 32 -.33

16 — A. Zahlan, «The economic viability of a West Bank State», **Middle East International,** No, 66. December 1976, PP. 20 -.21.

17 — Avi Plascov, **A palestinian State? Examining the Alternatives,** International Institute for Strategic Studies, 1981, P. 35.

18 — انظر : E. Kanovsky, **The economic impact of the six - day war,** Praeger, New York 1970, P. 388..

— **New York Times,** June 17, 1967, P. 8

— Economic Intelligence Unit, **Quarterly Economic Review,** September 1967, P. 9.

19 — G. Harb, « Labor and Manpower», in Emile A. NAKHLEH, ed. **A Palestinian Agenda for the West Bank and Gaza,** American Enterprise Institute, Washington D. C. 1980, PP. 15 -.28.

20 — E. A. Nakhleh, **The West Bank and Gaza, Toward the making of a Palestinian State,** American Enterprise Institute, Washington D. C. 1979, PP. 43 -.62.

21 — E. A. NAKHLEH (1979), المصدر السابق . PP. 23 -.24.